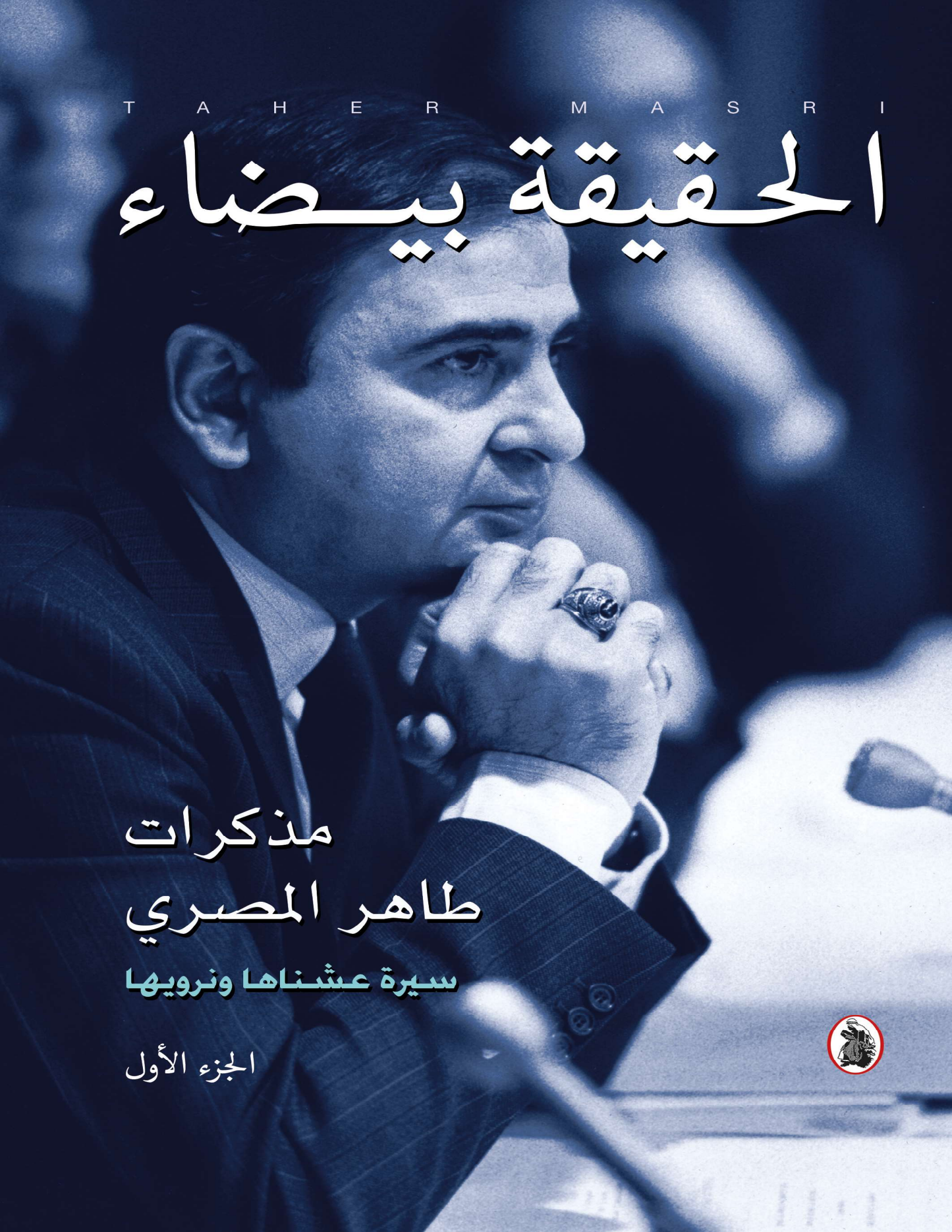

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ الخامسَ عشرَ

دفاعًا عن الدّيمقراطيّةِ... أستقيلُ ليبقى البرلمان

تولَّيْتُ رئاسةَ الحكومةِ، وقبلَها حقيبةَ الخارجيّةِ، في وضعٍ إقليميٍّ يتطوّرُ باَستمرارٍ.

وكانت كلُّ الأمورِ والزّياراتِ السّابقةِ في هذا الإطارِ تُشيرُ إلى الجدّيّةِ الواضحةِ للولاياتِ المتّحدةِ، وبطبيعةِ الحالِ للاتّحادِ السّوفياتيِّ، لبدءِ عمليّةِ حلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ. وذلك بعدَ أن زارَ جورج بوش الأب موسكو بتاريخِ الواحد والثّلاثين من تمّوز / يوليو ١٩٩١، واَجتمعَ بالرّئيسِ السّوفياتيِّ ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev)، واَتّفقا على توجيهِ دعوةٍ مشتركةٍ في شهرِ تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٩١ للمشاركةِ في مؤتمرِ سلامٍ حولَ الشّرقِ الأوسطِ. وكنّا في الأردنّ نقعُ في المكانِ البارزِ منها، بل كنّا في قلبِ العاصفةِ تمامًا.

وأظنّ أنّ هذا الواقعَ، أي أهمّيّة الأردنّ في التّسويةِ القادمةِ وموقعه المركزيِّ منها، هو الّذي جعلَ الولاياتِ المتّحدةَ ودولَ أوروبّا، وربّما بعض الدّولِ العربيّةِ الرّئيسيّةِ، تعيدُ فتحَ الأبوابِ أمامَنا، إذ لم تكن تستطيعُ الاستغناءَ عن الأردنّ لإنجازِ ما تسعى إليه.

وكما أشرتُ سابقًا، كانت فاتحةُ الجهدِ الأميركيِّ تجاهَ مدِّ الجسورِ مع الأردنّ، هو لقائي مع جيمس بيكر وزيرِ الخارجيّةِ الأميركيِّ في جنيف في الحادي عشر من نيسان / أبريل ١٩٩١ عندما كنتُ وزيرًا للخارجيّةِ، وكان الأردنّ في حينه توّاقًا هو الآخر إلى إعادةِ مدِّ جسورهِ مع واشنطن، حتّى يلعبَ دورَهُ في تسويةِ قضايا الشّرقِ الأوسطِ.

وكانت للملكِ حسين تجربةٌ صعبةٌ جدًّا مع الأميركيّين بعدَ اَحتلالِ العراق للكويت في الثّاني من آب / أغسطس ١٩٩٠، واَنتهاءً بمؤتمرِ القمّةِ العربيِّ في القاهرةِ بتاريخ الثّاني عشر من آب / أغسطس ١٩٩٠، الّذي نتجَ عنه اَنقسامٌ عميقٌ في مواقفِ الدّولِ العربيّةِ، وأدّى إلى إحداثِ شرخٍ لا نزالُ نعاني من نتائجهِ لغايةِ الآن.

وكان الملكُ حسين قد زارَ الولاياتِ المتّحدةَ يرافقهُ وفدٌ أردنيٌّ كبيرٌ بتاريخِ الثّامن عشر من آب / أغسطس ١٩٩٠، لتوضيحِ موقفِ الأردنّ للرّئيسِ بوش الّذي اَستقبلهُ بفتورٍ وجفاءٍ، ولم يُؤدِّ إلى إعادةِ المياهِ إلى مجاريها كما كانت في السّابقِ، وبقيتِ الاتّصالاتُ الأميركيّةُ – الأردنيّةُ شبهَ مجمّدةٍ ومنقطعةٍ.

بدايةُ الوصلِ كانت كما ذكرْنا سابقًا، عندما أبلغَ الملكُ حسين الرّئيسَ الفرنسيَّ فرانسوا ميتران عن تغيُّرِ الموقفِ الأردنيِّ تجاهَ المؤتمرِ الدّوليِّ للسّلامِ وقبولِ الأردنّ المعادلةَ الأميركيّةَ لعقدِ هذا المؤتمرِ، وكان هدفُ الملكِ حسين من الإصرارِ والتّمسّكِ بعقدِ مؤتمرٍ دوليٍّ للسّلامِ، عدمَ السّماحِ للأميركيّين بالتّفرّدِ بحلِّ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، لأنّ الحلَّ وفقًا لهذه المعادلةِ سيكون لصالحِ إسرائيل وعلى حسابِ العربِ والشّعبِ الفلسطينيِّ، وجاءتْ أحداثُ الخليجِ لتقلبَ المعادلةَ وتفرضَ على الملكِ وعلى الأردنّ قبولَ المشروعِ الأميركيِّ للسّلامِ.

كان مطلبُ الملكِ حسين الرّئيسيُّ أن تجري المفاوضاتُ من خلالِ مؤتمرٍ دوليٍّ يحضرهُ الأعضاءُ الخمسةُ الدّائمو العضويّةِ في مجلسِ الأمنِ، والأممِ المتّحدةِ ودولٍ معنيّةٍ أخرى، ورفضتِ الولاياتُ المتّحدةُ طوالَ الوقتِ وباَستمرارٍ فكرةَ المؤتمرِ الدّوليِّ، لأنّ هدَفَها المباشرَ كان دعمَ إسرائيل لتبقى

لها اليدُ العليا في المنطقةِ، لنتبيّنَ بعدَ خطابِ الرّئيسِ بوش في موضوعِ بدءِ المفاوضاتِ في شهرِ آذار / مارس ١٩٩١، أنّها لم تكن لترضى أن يشارِكَها أحدٌ في إدارةِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ والوصولِ إلى تسويةٍ.

تذرّعَتِ الولاياتُ المتّحدةُ بأسبابٍ كثيرةٍ حتّى تمنعَ ذلك، واَستفادتْ بعد ضربِ العراق من الوضعِ المستجدِّ، لتصبحَ المُفاوضَ الأوّلَ والرّئيسيَّ، وظهرتْ لنا في المفاوضاتِ مخاطرُ هذا التّفرّدِ الأميركيِّ وأهدافُهُ، وسأتحدّثُ لاحقًا عن السّياساتِ الأميركيّةِ زمنَ الرّئيسِ دونالد ترامب (Donald Trump) ومدى اَنحيازِهِ لإسرائيل، وعدم أخذِهِ بالاعتبارِ آراءَ الدّولِ الأخرى، إضافةً إلى الجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ.

ليستْ بين يديَّ الآن محاضرُ لقاءاتِ الملكِ مع جيمس بيكر خلالَ زياراتِهِ المتكرّرةِ إلى الأردنّ، منذ نيسان / أبريل سنة ١٩٩١، ولكنّني سوف أذكرُ هنا ما أعرفهُ فقط، فقد كانت زياراتُ بيكر المتعدّدةُ خلالَ تلك الفترةِ تنقسمُ إلى قسمين:

القسمُ الأوّلُ: هو متابعةُ الولاياتِ المتّحدةِ للشّأنِ العراقيِّ، تحديدًا تشديد الحصارِ على نظامِ صدّام حسين، والضّغط على الأردنّ لضبطِ كلِّ أنواعِ التّجارةِ والاتّصالاتِ مع العراق.

القسمُ الثّاني: كان يختصُّ بالمؤتمرِ الدّوليِّ وبالتّحرّكِ الأميركيِّ لعقدِ المؤتمرِ الّذي كان يُعدُّ له جيمس بيكر.

كان بيكر يلِّحُ كثيرًا على الأردنّ لتشديدِ القيودِ في التّعاملِ مع العراق، وقطعِ شريانِ الحياةِ معه، وكان الأردنّ يعترضُ على قراراتِ مجلسِ الأمنِ المُتعاقبةِ حولَ التّجارةِ والتّعاملِ مع بغداد منذُ اَحتلالِ الكويت، وأقنعَ القوى الدّوليّةَ بأنّه لا يستطيعُ التّقيّدَ بها بشكلٍ كاملٍ، بخاصّةٍ فيما يتعلّقُ بالنّفطِ.

وقد سُمِحَ للأردنّ بالتّعاملِ الضّيِّقِ والمُقيّدِ مع العراق، بعدَ أن تولّدتْ قناعةٌ لدى المجتمعِ الدّوليِّ بأنّه لا حياةَ له من دونِ تلك العلاقاتِ، ورغمَ ذلك، كانتِ الولاياتُ المتّحدةُ تريدُ تقييدَها بقدرِ الإمكانِ، وكانت تُطالبُ الأردنّ بتطبيقِ قراراتِ مجلسِ الأمنِ الخاصّةِ بالعقوباتِ بحذافيرِها.

وتعرّضَ الأردنّ إلى مضايقاتٍ كثيرةٍ، رتّبتْ عليه تكاليفَ عاليةً جدًّا نتيجةَ الحصارِ البحريِّ المفروضِ على البضائعِ المتّجهةِ إلى العراق عن طريقِ ميناءِ العقبةِ، وكانتِ البحريّةُ الأميركيّةُ وغيرُها توُقِفُ البواخرَ وتفتّشُها في عرضِ البحرِ، وترسلُ بعضَها إلى ميناءِ جدّة في السّعوديّةِ للتّفتيش هناك، ما أوقعَ خسائرَ اَنعكستْ على الاقتصادِ والوضعِ السّياسيِّ الأردنيِّ، واَشتكينا مرارًا وتكرارًا للأميركيّين من التّداعياتِ المكلفةِ لهذه الإجراءاتِ بالنّسبةِ إلينا.

إلّا أّن جيمس بيكر أصرَّ على تعيينِ مُراقبين بشكلٍ دائمٍ في ميناءِ العقبة لهذا الغرضِ، وكنّا على طاولةِ الاجتماعاتِ في قصر رغدان نبحثُ هذا الأمرَ، وكان الاجتماعُ برئاسةِ الملكِ حسين وبحضورِ الأميرِ الحسن وليِّ العهدِ.

الأمير الحسن وافق على هذا الاقتراحِ، إلّا أنّي أبديتُ اَعتراضي وعدمَ موافقتي عليه، لأنّه يمسُّ بالسّيادةِ الأردنيّةِ بشكلٍ فاضحٍ، وبرّرْتُ رفضي بأنَّ مثلَ هذه المراقبةِ الدّائمةِ على ميناءِ العقبة سوف تشملُ كلَّ البضائعِ الواردةِ، سواء أكانت مُتّجهةً إلى الأردنّ أو إلى العراق، ما يعني أنّ قراراتِ مجلسِ الأمنِ المُتعلّقةَ بالعراق سوف تُطَبَّقُ على الأردنّ أيضًا، وهذا غيرُ منطقيٍّ وغيرُ مقبولٍ، وقد يُستعملُ أو يُستغلُّ هذا التّدبيرُ في أيِّ وقتٍ للإضرارِ بالأردنّ في وقتٍ نحن ما زلنا بحاجةٍ إلى العراق ونفطه.

نظرَ إليَّ الملكُ الحسين نظرةً، لم أشعرْ أنّها نظرةُ عدمِ رضا على ما طرحتهُ، بالرّغمِ من أنّه أشارَ إليَّ بالتّساهلِ، فأعدتُ التّأكيدَ على موقفي، وهنا طرحَ جيمس بيكر نقلَ المراقبةِ إلى الحدودِ الأردنيّةِ العراقيّةِ، فقبلتُ ذلك بشرطِ أن تكونَ داخلَ الحدودِ العراقيّةِ وليس على الأرضِ الأردنيّةِ الحدوديّةِ مع العراق، وللأسبابِ عينِها الّتي كنتُ ذكرتُها.

قال بيكر: «هذا غيرُ ممكنٍ».

أجبتهُ: «التّعدّي على السّيادةِ الأردنيّةِ غيرُ مقبولٍ أيضًا، فنحنُ نُطبّقُ قراراتِ مجلسِ الأمنِ بالقدرِ الّذي يسمحُ للأردنّ بالعيشِ وعدمِ خلقِ أزماتٍ داخليّةٍ ومضايقاتٍ للأردنيّين، وقد تفهّمَ مجلسُ الأمنِ منذُ بدايةِ الحربِ وضْعَنا وأعطانا هوامشَ واسعةً في التّعاملِ التّجاريِّ مع العراق، لم تُعطَ لأيِّ دولةٍ أخرى، وسوف نستمرُّ في هذا الأمرِ، ونحن مستعدّون لتقبّلِ أيِّ ملاحظةٍ منكم ومن الأممِ المتّحدةِ حول مخالفاتٍ أو ملاحظاتٍ تُوجَّهُ إلى الأردنّ، وسوف نعملُ لتلافيها دائمًا».

قالَ بيكر: «هناك مخالفةٌ أردنيّةٌ لقراراتِ مجلسِ الأمنِ حدثتْ أخيرًا، وهي السّماحُ لأسطولِ الطّائراتِ التّجاريّةِ اللّاجئةِ إلى مطار الملكةِ علياء والتّابعةِ للخطوطِ الجوّيّةِ العراقيّةِ بالطّيرانِ قبلَ أيّام».

أوضحتُ له: «الغرضُ من هذا التّحليقِ لم يكن تجاريًّا، وإنّما لتليين المحرّكات، ولم تُحلّقِ الطّائراتُ في الجوِّ سوى فترةٍ قصيرةٍ عادتْ بعدَها إلى مواقفِها المخصّصةِ لها في مطارِ الملكةِ علياء».

وأضفتُ باَستهزاءٍ: «إذا كان حجمُ المخالفاتِ الّتي تتّهموننا بها تقتصرُ على ذلك، فأرجو أن تعرفوا أنّها بسيطةً لا تُؤدّي إلى كسرِ الأردنّ لقراراتِ مجلسِ الأمنِ، ومع ذلك لن نسمحَ لهذه الطّائراتِ بالتّحليقِ مرّةً أخرى».

ولم يعدْ جيمس بيكر يذكرُ لا في هذه الزّيارةِ ولا في الزّياراتِ الأخرى، أيَّ مخالفاتٍ للأردنّ تتعلّقُ بالحصارِ على العراق.

أشيرُ هنا إلى أنّ الملكَ حسين خلالَ ذلك الحوارِ لم يتدخّلْ ليثنيَني عن رأيي، واَستطعْنا تجنَّب أيِّ ضغطٍ على الأردنّ في هذا المجالِ، لأنّني- فيما أعتقدُ- دّمتُ للأميركيّين مبرّرًا منطقيًّا في عدمِ إمكانيّةِ وضعِ رقابةٍ دائمةٍ في العقبة أو على أيّ شبرٍ من الأرضِ الأردنيّةِ.

في صبيحةِ اليومِ التّالي، اَستكملتُ بحثَ الأمرِ مع بيكر في مقرِّ إقامتهِ في قصرِ الهاشميّة، وكان معي وزيرُ الخارجيّةِ د. عبد الله النّسور، فشرحْنا له الظّروفَ الصّعبةَ الّتي يمرُّ بها الأردنّ، وعجزَهُ عن تحمّلِ الضّغوطِ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ والاحتمالاتِ المُرتقبةِ، فيما إذا نجحَ بيكر في عقدِ مؤتمرٍ دوليٍّ، ولا بدَّ أن تتفهّمَ الولاياتُ المتّحدةُ وضعهُ الخاصَّ ماليًّا واَقتصاديًّا وسياسيًّا، وعلى الصّعيدَين الدّاخليِّ والخارجيِّ.

وكان بيكر مستاءً من موقِفِنا خلالَ مباحثاتِنا معه في الأمسِ، واَختلفتْ لهجتُهُ الدّبلوماسيّةُ وأرادَ إظهارَ اَستيائهِ وعدمَ رضاه، لكنّنا لم نهتمَّ، لأنّنا كنّا متأكّدين من حاجةِ الولاياتِ المتّحدةِ إلى التّعاونِ الأردنيِّ في اَنعقادِ مؤتمرِ مدريد وإطلاقِ عمليّةِ التّفاوضِ.

مرّ الاجتماعُ بسلامٍ، وبقيَ الأردنّ على موقفهِ ووضعهِ، ولم يستطعْ بيكر أن يفرضَ عليه رقابةً تمسُّ سيادتهُ، واَستعرضْنا الموقفَ الأردنيَّ من العراق وتطبيقَ قراراتِ الأممِ المتّحدةِ، وكذلك تقدّم المفاوضاتِ حولَ بناءِ مؤتمرِ السّلامِ.

ودخلَ الأردنّ والعالمُ مرحلةَ اَقترابِ اَنعقادِ مؤتمرِ مدريد، وكان الوضعُ يتناقضُ مع ما كانت حكومتي أعلنتْ عنه في بواكيرِ تشكيلِها بأنّها ليست حكومةَ مفاوضاتٍ.

فوجدْنا أنفسَنا في خضمِّ تحضيرِ المعلوماتِ والوثائقِ وتهيئةِ الرّأي العامِّ الأردنيِّ تجاه هذا الواقعِ الجديدِ.

وبدأتِ الأجواءُ العامّةُ تهدأُ قليلًا، إن لجهةِ المفاوضاتِ المباشرةِ أو لجهةِ الاتّهاماتِ الّتي كانت تصدرُ عن النّوّابِ الإسلاميّين، لكن في الوقتِ نفسهِ، بدأتِ القوى النّيابيّةُ الأخرى تتحرّكُ باتّجاهٍ معارضٍ للحكومةِ.

وأعلَمَنا وزيرُ الخارجيّةِ الأميركيُّ جيمس بيكر بأنّه تباحَثَ مع ملكِ إسبانيا خوان كارلوس بشأنِ اَستضافةِ مدريد للمؤتمرِ العتيدِ، وشرحَ بيكر للإسبان ولنا أنّ اَختيارَ مدريد يعود إلى أسبابٍ وجيهةٍ، تتعلّقُ بالإرثِ التّاريخيِّ والدّينيِّ للمدينةِ، عندما خرجَ العربُ المسلمون واليهودُ السّفرديم من بلادِ الإسبانِ «الأندلس» نتيجةَ العنفِ الّذي تعرّضوا له، واَنطلاقًا من كون المسلمين واليهود ضحيّةَ دينٍ آخر وعرقٍ مُختلفٍ عن عرقِهم.

أمّا السّببُ الثّاني لعقدِ المؤتمرِ في العاصمةِ الإسبانيّةِ، بحسب ما أخبَرَنا بيكر، فهو مجموعةُ المميّزاتِ الّتي تتوفّرُ فيها؛ فهي جغرافيًّا تقعُ في طرفِ أوروبّا، ويمكن مراقبَةُ كاملِ شوارعِها وتفريغِها في الوقتِ عينِهِ، بالتّالي يسهلُ تأمينُ الحمايةِ والتّحرّكُ من أيِّ بلدٍ أوروبّيٍّ منها وإليها.

وأضافَ بيكر أنّ الملكَ خوان كارلوس رحّبَ بهذه الرّغبةِ عندما أبلَغَهُ إيّاها.

وتزامنًا مع هذه التّطوّراتِ بدأَ بعضُ الوزراءِ يقلقون على سيرِ اَتّجاهِ المؤتمرِ، ويتساءلون عن موضوعِ المفاوضاتِ مع اَقترابِ موعدِ اَنعقادهِ، ذلك أنّ بيكر لم يَقُمْ بإطلاعِ الأطرافِ المعنيّةِ الّتي كان يتّصلُ بها ويتفاوضُ معها على كاملِ خطواتهِ ونواياه، بل كان يبني المؤتمرَ لبنةً لبنةً، معتمدًا تكتيكَ أسلوبِ التّفاوضِ القائمِ على الاستفرادِ بكلِّ دولةٍ على حدةٍ، كان يسألُنا عن موقفِنا ولا يتطرّقُ إلى مواقفِ الدّولِ الأخرى، فإذا ضَمِنَ موافقةً مبدئيّةً، يتوجّهُ إلى سورية أو مصر أو إسرائيل للحصولِ على موافقتِهم على النّقطةِ ذاتِها.

فلم يكن بيكر يطلعُنا على مواقفِ الحكومةِ السّوريّةِ من النّقاطِ الّتي كان يعرضُها عَلينا في موضوعِ التّخطيط للمؤتمرِ، ولم نكن نعرفُ منه مباشَرةً أو تلميحًا ماهيّةَ المواقفِ الإسرائيليّةِ، ولذلك كنّا نبني موقفَنا الأردنيَّ بناءً على ما نراه وما يتوافق مع مصالِحنا وتوجّهاتِنا.

أخذتْ معالمُ مؤتمرِ مدريد تتوضّحُ أكثرَ فأكثرَ مع كلِّ خطوةٍ يتمُّ إنجازُها، وكان هناك بعضُ الأمورِ المهمّةِ مثل موضوعِ المشارَكةِ الفلسطينيّةِ في المؤتمرِ، واَتّخذَ شامير (Yitzhak Shamir) موقفًا متشدّدًا منه، كذلك كان الموقفُ الأميركيُّ، لكن ليس بالحدّةِ نفسِها، وإن بقيَ حسّاسًا إلى درجةٍ كبيرةٍ حيالَ شروطِ إسرائيل القاضيةِ بعدمِ وجودِ أيِّ أعضاءٍ رسميّين في منظّمةِ التّحريرِ في الوفدِ، وأن يكون سجلُّ المُشاركين سلميًّا خاليًا من أيّ عنفٍ تجاهَ إسرائيل.

واَنطلاقًا من موافقةِ بلادهِ على الشّروطِ الإسرائيليّةِ، حرصَ جيمس على إبلاغِنا بعدمِ اَختيارِ أعضاءِ الوفدِ الفلسطينيِّ من صفوفِ منظّمةِ التّحريرِ، أو ممّن يتلقّون تعليماتِهم من المنظّمةِ، وكنّا نتابعهُ عن كثبٍ، ولم نشأِ القيامَ بأيِّ خطوةٍ قد تؤدّي إلى إثارةِ الحساسيّةِ.

في إحدى الزّياراتِ الّتي قامَ بها جيمس بيكر وبعد إعلانِ موسكو، اَستعرضتُ وإيّاه نصَّ الدّعوةِ المشترَكةِ الّتي وُجّهَتْ من قِبَلِ الرّئيسَين بوش وغورباتشوف لحضورِ المؤتمرِ، وكان نصًّا مقبولًا لدينا، فعندما تسلَّمْنا الدّعوةَ كنّا قد علِمْنا ببعضِ ملامحِ النّوايا والتّوجّهاتِ الأميركيّةِ تجاهَ جوهرِ المفاوضاتِ ومساراتِها...

وللأسفِ الشّديدِ، كانتِ العلاقاتُ الأردنيّةُ - العربيّةُ شبهَ معطّلةٍ ومنقطعةٍ، حتّى أنّها كانت عدائيّةً مع بعضِ دولِ الخليجِ، جرَّاءَ تداعياتِ اَحتلالِ العراق للكويت، ما أدّى إلى غيابِ أيّ تنسيقٍ او اَتّصالاتٍ حقيقيّةٍ بيننا وبين الأطرافِ المعنيّةِ، باَستثناءِ منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، وذلك نتيجةَ مشارَكةِ الوفدِ الفلسطينيِّ ضمنَ الوفدِ الأردنيِّ.

وكان الموقفُ السّوريُّ المعلَنُ هو قبول الذّهابِ إلى مدريد، ولكن بوفدٍ عربيٍّ موحَّدٍ، ووفدٍ فلسطينيٍّ مستقلٍّ، خوفًا من اَستفرادِ إسرائيل والولاياتِ المتّحدةِ باَتّفاقاتِ سلامٍ منفردةٍ مع كلِّ دولةٍ على حدةٍ. ولم نكن في الأردنّ نعارضُ هذا الموقفَ من حيثُ المبدأ، ولكنَّ الوضعَ السّياسيَّ والإمكانيّاتِ التّفاوضيّةَ لم تكن تسمحُ لنا بتحقيقِ ذلك على أرضِ الواقعِ.

بالتّالي، لم يكن مُتاحًا إطلاقًا أن تذهبَ المنظّمةُ إلى المؤتمرِ بصفتها وفدًا مستقلًّا، بخاصّةٍ بعد قرارِ فكِّ الارتباطِ في نهايةِ شهرِ تمّوز / يوليو ١٩٨٧. لكنَّ الولاياتِ المتّحدةَ وإسرائيل رفضتا هذا الأمرَ نهائيًّا.

وأصبح من واجبِنا المساعدةُ في إيجادِ مخرَجٍ لهذه المشكلةِ، لذلك تقرّرَ أن يزورَ جلالةُ الملكِ الرّئيسَ السّوريَّ حافظ الأسد، ليبحثَ معه موضوعَ المشارَكةِ الفلسطينيّةِ، وليقنعَهُ بتغييرِ موقفِهِ من الوفدِ الأردنيِّ - الفلسطينيِّ

المشتَركِ، مع اَقترابِ موعدِ المؤتمرِ، وكان يهمُّنا كثيرًا الحصولُ على موافقَةٍ سوريّةٍ على هذا التّرتيبِ لأسبابٍ كثيرةٍ ووجيهةٍ.

كان الرّئيسُ حافظ الأسد في القرداحة مسقطِ رأسهِ، وهناك اَجتمعنا به بتاريخ العشرين من آب / أغسطس ١٩٩١. وأذكرُ أنّني أبديتُ عدّةَ ملاحظاتٍ لجلالةِ الملكِ قبل اللّقاءِ، وأهمُّها الحصولُ على موافقةِ الرّئيسِ الأسد بأن يكون الوفدُ الفلسطينيُّ جزءًا من الوفدِ الأردنيِّ بحسبِ إصرارِ جيمس بيكر، وذلك لأنَّ الوقتَ أصبحَ ضيّقًا، ولن يُعقدَ المؤتمرُ إذا لم يتوفّرْ هذا الشّرطُ، كما إنّ الوفدَ الفلسطينيَّ - الأردنيَّ المُشترَكَ سيشاركُ، حتّى إذا اَعترضتْ سورية وأعلنتْ عدمَ موافقتِها، والأردنّ لا يرغبُ بحصولِ ذلك، ما قد يؤثّرُ على الموقفِ الفلسطينيِّ المشاركِ معنا.

بأسلوبٍ دبلوماسيٍّ، طلبتُ من الملكِ أن يسمحَ لي بالكلامِ والتّدخّلِ إذا لزم الأمرُ، أو في حالِ حصلَتْ أيّةُ مراوَغةٍ أو مماطلةٍ، وكان في ذهني أنّ جلالتَهُ لطيفٌ إلى درجةِ التّلميحِ بما يُريدُ، ويمكنُ أن لا يفهمَهُ الطّرفُ الآخرُ الّذي يقابلهُ ويحاورهُ.

وكما توقّعتُ، جلسْنا إلى طاولةِ الطّعامِ وبدأَ الحديثُ في أمورٍ جانبيّةٍ، وللرّئيسِ الأسد القدرةُ على فتحِ مواضيعَ متعدّدةٍ ومسلّيةٍ وجذّابةٍ، وممّا تحدّثَ به مازحًا، تقديمه اَقتراحٍ على سبيلِ الدّعابةِ، يقضي بأن يتمَّ تشكيلُ وفدٍ عربيٍّ موحّدٍ للمشاركةِ في المؤتمرِ، يرأسُهُ رئيسُ وزراءِ سورية آنذاك محمود الزّعبي، موضحًا أنّ الزّعبي يُمثّلُ كلَّ البلادِ العربيّةِ الّتي ستجلسُ إلى طاولةِ المفاوضاتِ في مدريد، لأنّهُ من عائلةٍ معروفةٍ ومنتشرةٍ في الدّولِ العربيّةِ من الأردنّ إلى سورية إلى لبنان وإلى فلسطين. فاَحتجَّ محمود الزّعبي ممازحًا وقائلًا: «أنا لن أقبلَ الذّهابَ إلى المفاوضاتِ بهذه الصّفةِ».

مع وصولِ الحديثِ إلى موضوعِ المؤتمرِ، شعرتُ أنّنا «قد» نحصلُ على جوابٍ مباشرٍ من الرّئيسِ الأسد، وبعد أن شرحَ الملكُ موقفَنا، نظرتُ إليه بحسبِ الاتّفاقِ وأشارَ لي بالكلامِ، وجّهْتُ كلامي مباشرةً إلى الأسد، وقلتُ له: «نحن في مرحلةٍ مهمّةٍ من الإعدادِ للمفاوضاتِ، وفي مفصلٍ مهمٍّ في تاريخِ المنطقةِ، ونتّفقُ معكم في أمورٍ كثيرةٍ بخصوصِ المؤتمرِ، ولكنّنا نتعاملُ مع الواقعِ، ولسْنا الطّرفَ الوحيدَ، فهناك أطرافٌ أخرى تُؤثّرُ على سيرِ التّرتيباتِ».

وأوضحتُ أنّنا نوافقُ على أن: «يكون الوفدُ العربيُّ مشترَكًا، والوفدُ الفلسطينيُّ منفصلًا. وهذا لمصلحتِهم ولمصلحتِنا، لكنّ الولاياتِ المتّحدةَ وإسرائيل ترفضان هذا الطّرحَ، ما يحولُ دون اَنعقادِ المؤتمرِ، ولذلك نرجو من الرّئيسِ الأسد تأييدَ الوفدِ الفلسطينيِّ – الأردنيّ المشتركِ لهذه الاعتباراتِ، وسنعملُ على أن يكون الوفدُ الفلسطينيُّ شبهَ مستقلٍّ في إجراءاتِهِ ومواقفِهِ».

ولدهشتِنا جميعًا... لم يأخذِ الأسدُ وقتًا طويلًا في النّقاشِ، ووافقَ بسرعةٍ لم نتوقّعْها على هذا الأمرِ، قائلًا لنا: «بالتّوفيقِ».

شعرْنا بارتياحٍ كبيرٍ من موقفِ الأسدِ وموافقتِهِ السّريعةِ، وعُدْنا إلى عمّان، وبدأْنا تحضيرَ آليّاتِ التّعاملِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ وتنفيذَها لجهةِ تنسيقِ مواقفِنا المشتَركةِ حولَ القضايا كافّةً، وجاءَ أبو عمّار ومسؤولون فلسطينيّون إلى عمّان عدّةَ مرّاتٍ، وشرَعْنا بوضعِ الخطوطِ العريضةِ للعناوينِ الرّئيسيّةِ، وبعد أخذِ موافقةِ ياسر عرفات ومنظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ على الوفدِ المشتَركِ، بدأْنا مرحلةَ التّحضيرِ الدّقيقِ لاختيارِ أعضاءِ الوفدِ الفلسطينيِّ. وأعترفُ بأن جيمس بيكر أصرَّ على أن نتقيّدَ بدقّةٍ بتلك المعاييرِ.

كان الأردنّ صادقًا في تأمينِ اَستقلاليّةِ الوفدِ الفلسطينيِّ، ولكنّنا كنّا مُطّلعين على الموقفِ الإسرائيليِّ، وبخاصّةٍ موقف شامير، الّذي كان يتهرّبُ من مؤتمرِ مدريد ولا يريدهُ أصلًا، ولذلك، سرْنا بدقّةٍ وبنوايا حسنةٍ في هذا الأمرِ.

كانت أولويّاتُنا تتمثّلُ بأنّنا نريدُ وفدًا أردنيًّا – فلسطينيًّا مشتَركًا، وإذا تمكّنّا من تحقيقِ مبدأِ اَستقلاليّةِ الوفدِ الفلسطينيِّ، فسندعمُ ذلك ونُشجّعهُ، وكان أملُنا في الحلِّ السّلميِّ إنقاذَ البلدِ ممّا يعانيه من ظروفٍ صعبةٍ، ولا سيّما أنّ الملكَ حسين كان يُنادي منذ العام ١٩٦٧ بمؤتمرٍ دوليٍّ للسّلامِ، وعُقدتْ لهذه الغايةِ مئاتُ الاجتماعاتِ واللّقاءاتِ والتّصريحاتِ، ولكنَّ ضربَ العراق هو الّذي غيَّر كلَّ المعادلاتِ في المنطقةِ بما في ذلك مراكز القوى والنّفوذ.

اِهتمَّ الدّيوانُ الملكيِّ بالتّنسيقِ المباشرِ مع ياسر عرفات، الّذي تولّى بدورهِ تقديمَ أسماءِ أعضاءِ الوفدِ الفلسطينيِّ إلينا، وأجرَينا بعضَ المشاوراتِ فيما بيننا، واتّفقْنا على بعضِ الأمورِ الّتي سوف نراعيها أثناءَ المؤتمرِ، وعلى تنظيمِ آليّةِ التّعاملِ داخلَ الوفدِ الأردنيِّ – الفلسطينيِّ المشتَركِ.

واَستكمالًا لتنظيمِ الأمورِ، اتّفقْنا مع ياسر عرفات على عقدِ اَجتماعاتٍ لوضعِ أطرِ العلاقةِ الدّاخليّةِ للوفدِ المشترَكِ مَنعًا لأيِّ سوءِ فهمٍ وتضاربٍ في الصّلاحيّاتِ خلال المفاوضاتِ.

كنّا راغبين ليس في إثباتِ حسنِ النّوايا للوفدِ الفلسطينيِّ وتشجيعهِ فحسب، بل في إنجاحِ العلاقةِ الأردنيّةِ – الفلسطينيّةِ ودفعِ المفاوضاتِ في المؤتمرِ العتيدِ إلى النّتائجِ المرجوّةِ منه.

وترأّسْتُ في مقرِّ رئاسةِ الوزراءِ اَجتماعًا ترأّسهُ عن الجانبِ الفلسطينيِّ ياسر عبد ربّه، ومن دون عقباتٍ أو خلافاتٍ توصّلْنا إلى صيغةِ هذه الاتّفاقيّةِ

الّتي كانت تتّسمُ بخطواتٍ إجرائيّةٍ وتنظيميّةٍ أكثر منها سياسيّة، بحيث تمَّ تحديدُ مهامِّ كلِّ وفدٍ وتفاصيلَ حول كيفيّةِ تعاملهِ مع الوفدِ الآخرِ، بما في ذلك الاسم الرّسميّ للوفدِ، وتعيين ناطقٍ إعلاميٍّ عن الوفدِ، وما إلى ذلك من الأمورِ الإجرائيّةِ.

وبهذا الاتّفاقِ، أردتُ أن يكونَ الوفدُ الفلسطينيُّ مُستقلًّا إلى أقصى حدودِ الاستقلاليّةِ، حتّى يشعرَ بالحرّيّةِ والرّاحةِ في تصرّفاتهِ داخلَ المؤتمرِ.

وأعلمتُ جلالةَ الملكِ بالصّيغةِ الّتي كانت فقرةً واحدةً مُختصَرةً ذاتَ طابعٍ سياسيٍّ، تنتهي بعبارة «وصولًا إلى الكونفدراليّةِ بين الأردنّ وفلسطين» بناءً على اَقتراحِ عبد ربّه، ولم أرَ فيها أيَّ مشكلةٍ أو إشكاليّةٍ، لكنّ الملكَ لم يرتحْ لهذه العبارةِ وتمنّى عدمَ وجودِها.

كذلك، كان علينا إتمامُ عدّةِ إجراءاتٍ وحلولٍ في ذلك الوقتِ بالتّوافقِ بين الأردنّ وياسر عرفات والإدارةِ الأميركيّةِ، وتمَّ اَختيارُ أعضاءِ الوفدِ الأردنيّ – الفلسطينيّ المُشتَركِ، وتنفّسْنا الصّعداءَ.

وهكذا، اَضطررْنا إلى نقلِ حنان عشراوي من رام الله في سيّارةٍ خاصّةٍ منفصلةٍ عن عضوٍ آخر في الوفدِ الفلسطينيِّ، حتّى لا نخلَّ بالاتّفاقِ المتعلّقِ بالشّروطِ الإسرائيليّةِ – الأميركيّةِ، حرصًا منّا على فصلِ منظمّةِ التّحريرِ عن الوفدِ الفلسطينيِّ، واَلتقيتُهم في رئاسةِ الوزراءِ حالَ وصولِهم إلى عمّان قادمين من الجسرِ.

أذكرُ موقفًا طريفًا خلالَ التّحضيراتِ، وهو أنّي وبعدَ إنجازِ الاتّفاقِ، ذهبتُ إلى ياسر عرفات، وكان يقيمُ في بيتِ الضّيافةِ في شارعِ زهران، وأعلمتُهُ بانتهائِنا من الصّياغةِ النّهائيّةِ، وبأنّي مَنْ سيتولّى التّوقيعَ على هذا الاتّفاقِ نيابةً عن الأردنّ، وسألتُهُ: «مَنْ ستختارُ للتّوقيعِ عن الجانبِ الفلسطينيِّ؟»

فأجابني: «أنا».

قلتُ له بكلِّ براءةٍ، إنّي لا أريدُ إحراجَهُ بالتّوقيعِ: «فأنا رئيسُ وزراء وأنتَ رئيسُ دولةٍ، ولا مانعَ عندي أن تختارَ أيًّا من المسؤولين الفلسطينيّين يُساويني في الدّرجةِ»، واَقترحتُ عليه محمود عبّاس «أبو مازن»، الّذي لم يكن موجودًا معنا، لكنّ عرفات أصرَّ على توقيعهِ الاتّفاقَ بنفسهِ.

خلالَ الحوارِ، كان إلى جانبي عضوُ اللّجنةِ التّنفيذيّةِ ياسر عمرو «أبو ثائر»، فقالَ لي بعد مغادرةِ عرفات الجلسةَ: «يا أبا نشأتْ، شو اللّي عملته؟ فقد تسبّبَ اَقتراحُكَ وإصرارُكَ على أن يوقّعَ أبو مازن الاتّفاقَ بأن يلعبَ الفأرُ في عبِّ أبو عمّار».

فأجبتهُ: «لا تُوجدُ أيُّ مؤامرةٍ على عرفات، وأنا قصدتُ فقط المحافظةَ على الجانبِ البروتوكوليِّ، فأنا رئيسُ وزراء وأبو عمّار رئيسُ دولة، وهذا كلُّ ما قصدتُهُ».

وفي موقفٍ طريفٍ آخر، قصدتُ فندقَ الميريديان (Le Meridien Amman) في عمّان، حيث كان يقيمُ جميعُ أعضاءِ الوفدِ الفلسطينيِّ، للقائِهم والتّرحيبِ بهم، وكانت درجةُ الحرارةِ عاليةً جدًّا، فاَرتديتُ ملابسَ غيرَ رسميّةٍ، بينما كان معظمُ أعضاءِ الوفدِ الفلسطينيِّ يرتدون البدلاتِ الرّسميّةَ، وعندما شاهدوني بملابسي «السّبور»، قرّروا التّخفيفَ من ملابسِهم أُسوةً بي، حينَها حبكتِ النّكتةُ معي وقلتُ لهم: «يا إخوان، الشّلح في مدريد مش هون في عمّان».

بالتّزامنِ مع تحضيراتِ مؤتمرِ السّلامِ، بدأتْ عواصفُ التّحطيمِ النّيابيّةِ لحكومتي تشتدُّ ويتّسعُ مداها، في حين كنتُ منشغلًا بترتيبِ أوضاعِ الوفدِ

الأردنيّ – الفلسطينيّ المشتركِ، نشأتْ جبهةٌ تجتمعُ في منزلِ عاكف الفايز، وكان أفرادُها يعترضون على شخصي وعلى تمثيلِهم في الوازرةِ، بينما كانت جبهةُ الإسلاميّين تعترضُ على تكويني الفكريِّ وتوجّهاتي السّياسيّةِ.

ولعلَّ البوادرَ الأولى لهذه العواصفِ بدأتْ من داخلِ حكومتي، وذلك بعد اَجتماعي مع وزيرِ الخارجيّةِ د. عبد الله النّسور ووزيرِ الخارجيّةِ الأميركيِّ جيمس بيكر في قصرِ الهاشميّة، واَستعراضِ الموقفِ الأردنيِّ من العراق وتطبيقِ قراراتِ الأممِ المتّحدةِ، وكذلك تقدّم المفاوضاتِ حولَ بناءِ مؤتمرِ السّلامِ.

وبعدَ الاجتماعِ، عدْنا إلى مجلسِ الوزراءِ، وقدّمتُ شرحًا لِما جرى فيه. ليتولّى الكلامَ من بعدي النّسور الّذي قدّمَ شرحًا مغايرًا لا يتوافقُ مع ما قلتُهُ، بخاصّةٍ في ما يتعلّقُ بموضوعِ القدسِ ومناقشةِ مستقبلِها ومكانتِها وإرجاءِ بحثِ مصيرِها إلى المفاوضاتِ النّهائيّةِ، ليثيرَ بالتّالي بعضَ التّساؤلاتِ في المجلسِ.

وكان وزيرُ الأوقافِ المهندسُ رائف نجم أوّلَ مَنْ أعربَ عن مخاوفِه، ودارَ نقاشٌ حولَ هذه التّساؤلاتِ، ولكي نُزيلَ أيَّ اَلتباسٍ في موقفِ الأردنّ، قمنا بصياغةِ قرارٍ لمجلسِ الوزراءِ وضعْنا فيه شروطَ قبولِ الدّعوةِ لحضورِ المؤتمرِ، تعبّرُ عن موقفِنا الرّسميِّ وتزيلُ الأجواءَ السّلبيّةَ، إلّا أنّ بعضَ الوزراءِ لم يقتنعوا بهذا الوضعِ، لأنّهم في الأصلِ لم يكونوا راضين عن المشاركةِ في المؤتمرِ.

وبعيدًا عن مجلسِ الوزراءِ، اتّفقَ كلٌّ من الوزراءِ محمّد الحموري، ومحمّد فارس الطّراونة، وخالد الكركي، وسليم الزّعبي، على تقديمِ اَستقالاتِهم بشكلٍ ودّيٍّ من دونِ أن يثيروا ضجيجًا أو مشكلاتٍ، لأنّهم لم يكونوا مرتاحين لدخولِ الحكومةِ في مفاوضاتِ مدريد، وبرّروا اَستقالاتِهم اَستنادًا إلى ما كنتُ قد أعلنتهُ سابقًا من أنَّ هدفَ الحكومةِ لم يكنِ المفاوضات.

حاولتُ جهدي ثنيَهم عن اَستقالاتِهم، لكنّهم أصرّوا على الاستمرارِ بها من حيثُ المبدأ، قائلين إنّهم لو علموا بوجودِ مفاوضاتٍ مع إسرائيل لَما دخلوا الحكومةَ أصلًا، وتحدّثتُ مع د. خالد الكركي وأقنعتهُ بعدمِ الاستقالةِ لأنّ أمامه مستقبلًا واعدًا، ولأنّ كلَّ الأطرافِ المعنيّةِ بما فيها منظّمة التّحريرِ الفلسطينيّةِ وسورية، ستشاركُ في المؤتمرِ، وبالتّالي سوف يخفُّ الضّغطُ النّفسيُّ والشّعبيُّ عن الأردنّ في هذا المجالِ، واَقتنعَ الكركي وتراجعَ عن رغبتهِ بالاستقالةِ.

ولم أكن أدري في حينهِ إن كان النّسور قدِ اَنضمَّ إليهم أم لا؟ لكنَّ الأكيدَ أنّه ساهمَ في تحريضِ الوزراءِ من خلالِ طريقةِ شرحهِ غيرِ الموضوعيّةِ لِما يُسمَّى «إطار مدريد».

وعندما أعلنَ النّسور رفضَهُ حضورَ مؤتمرِ مدريد من حيثُ المبدأ، عقدْتُ وإيّاُه عدّةَ لقاءاتٍ بغيةَ إنهاءِ هذا الإشكالِ، وطلبِ تعيينِ وزيرِ دولةٍ للشّؤونِ الخارجيّةِ، يذهبُ ضمنَ الوفدِ الأردنيّ إلى مدريد، ويبقى النّسور وزيرًا للخارجيّةِ، أو أن يُعيَّنَ نائبًا لرئيسِ الوزراءِ ووزيرًا للإعلامِ، فلم أقبلْ منه ذلك.

وخلال لقاءاتِنا، أوضحتُ له أنّ الاعتباراتِ الّتي قدَّمَها لاستقالتهِ محلّيّةٌ، ولا تتناسبُ مع الفرصةِ الكبيرةِ الّتي قدّمتُها له، وفتحتُ أمامهُ أبوابًا واسعةً ليصبحَ شخصيّةً رفيعةَ المستوى في السّياسةِ العربيّةِ والإقليميّةِ، وأكّدْتُ له وهو على معرفةٍ بذلك، أنّ كلَّ الأطرافِ المعنيّةِ قد وافقتْ وستكونُ جميعها على طاولةِ المفاوضاتِ، لكنّهُ لم يقبلْ ذلك.

حقيقةً، كنتُ أؤمنُ بقدرةِ النّسورِ، وكنتُ واثقًا من مستقبلهِ السّياسيِّ الواعدِ، وعندما أبلَغَني الملكُ حسين برغبةِ الأميرِ حسن الذّهابَ إلى الأممِ

المتّحدةِ وإلقاءَ كلمةِ الأردنّ فيها، اَعتذرتُ إليه كون وزير الخارجيّةِ هو الّذي سيلقي كلمةَ الأردنّ.

وفي خضمِّ الجدلِ حول الاستقالةِ، سافرَ النّسور إلى نيويورك ليرأسَ الوفدَ الأردنيَّ إلى الجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ، ويلقي كلمةَ الأردنّ هناك.

حان وقتُ إجراءِ التّعديلِ، فاتّصلتُ للمرّةِ الأخيرةِ بالنّسور، وطلبتُ منه تحديدَ موقفهِ النّهائيِّ، فكرّرَ موقفَهُ السّابقَ معتذرًا لأسبابٍ مبدئيّةٍ ومحلّيّةٍ تحول دونَ اَستمرارهِ في الحكومةِ، وكرّرَ شروطهُ السّابقةَ حولَ المناصبِ، لذا أخبرتهُ بأنّي سأنتظرُ إلقاءهُ كلمةَ الأردنّ أمام الجمعيّةِ العامّةِ للأممِ المتّحدةِ، لأزيلَ عنه صفةَ وزيرِ الخارجيّةِ بعد ذلك.

أعتقدُ أنّ هذا التّصرّفَ كان حضاريًّا، يحترمُ وضعَ الأردنّ ووضعَ النّسور في آنٍ معًا، فقد تصرّفتُ معه على أساسِ أنّه وزيرٌ للخارجيّةِ حتّى اللّحظةِ الأخيرةِ، وهذا ما يجبُ أن تكون عليه طبيعةُ الأمورِ في إدارةِ شؤونِ الدّولةِ.

وأجريتُ التّعديلَ الوزاريَّ بتاريخ الخامسِ من تشرين الأوّل/ أكتوبر سنة ١٩٩١. وكانَ اَختيارُ وزيرِ خارجيّةٍ يناسبُ الظّرفَ ويتلاءمُ والمشاركةَ في مؤتمرِ مدريد أمرًا صعبًا للغايةِ.

بدايةً، عرضتُ حقيبةَ الخارجيّةِ على علي سحيمات فرفضَ بشدّةٍ، وبعد مشاوراتٍ عميقةٍ مع الملكِ حسين، تمَّ اَختيارُ كامل أبو جابر، فأطلعتهُ على واجباتهِ ووضعتهُ في صورةِ المؤتمرِ.

أعلنتُ عن التّعديلِ بدخولِ كامل أبو جابر وزيرًا للخارجيّةِ، ود. قسيم عبيدات وزيرَ دولةٍ لشؤونِ رئاسةِ الوزراءِ، ود. خالد الكركي وزيرًا للثّقافةِ والتّعليمِ العالي، والشّيخِ عزّ الدّين الخطيب التّميمي وزيراً للأوقافّ بديلًا عن

رائف نجم، ود. عبد الرزّاق طبيشات وزيرًا للشّؤونِ البلديّةِ والقرويّةِ بديلًا عن سليم الزّعبي، ومحمود الشّريف وزيرًا للإعلامِ بديلًا عن خالد الكركي.

وأثارَ هذا التّعديلُ غضبَ «الكتلةِ الدّستوريّةِ» الّتي يرأسُها ذوقان الهنداوي، فأصدرتُ بيانًا وقّعهُ تسعة وأربعون نائبًا بتاريخ السّادس من تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٩١، وجّهَتْ من خلالهِ الانتقاداتِ للحكومةِ، واَستهدفَتْني شخصيًّا، فاتّهمتْني بعدمِ الوفاءِ بالوعدِ، وفقدانِ المصداقيّةِ، ووردَ فيه بالحرفِ: «لمّا كانتْ حكومةُ السّيّد طاهر المصري عاجزةً عن مواجهةِ متطلّباتِ المرحلةِ الرّاهنةِ على الصّعيدَين الدّاخليِّ والخارجيِّ، فإنّ النّوّابَ الموقّعين أدناه يعلنون أنّ هذه الحكومةَ لا تتمتّعُ بثقتِهم ويطالبونَها بالاستقالةِ».

وأضافَ البيانُ أنّ: «حكومةَ السّيّد طاهر المصري قد اَفتقدتِ المصداقيّةَ منذ تشكيلِها، حين أعلنتْ أنّها ليست حكومةَ مفاوضاتٍ، وهي تتّجهُ إليها، كما اَفتقدتْ روحَ الفريقِ الواحدِ المتجانسِ، وتجاوزتْ معظمَ الفعاليّاتِ السّياسيّةِ في الأردنّ. لقد اَعتمدتْ كلمةُ الكتلةِ الدّستوريّةِ في جلساتِ الثّقةِ بحكومةِ المصري أسلوبًا أخلاقيًّا في لفتِ نظرِ الحكومةِ إلى مظانِّ قصورِها، وقد اَلتزمَ الرّئيسُ المصري في ردّهِ على الكتلةِ بأن تكون حكومتهُ ممثّلةً لكلِّ الشّعبِ الأردنيِّ، وأن تتلافى ما نأخذهُ عليها كفاءةً وتمثيلًا وتجانسًا، وقد جاءَ منحُنا الثّقةَ للحكومةِ رغمَ عدمِ قناعتِنا بأنّها حكومةُ المرحلةِ تقديرًا منّا لخطورةِ الموقفِ، وما يترتّبُ على عمليّةِ سقوطِ الحكومةِ، ولجمًا للقوى الإقليميّةِ الّتي تحرّكتْ لخلخلةِ الوحدةِ الوطنيّةِ».

وختمتِ الكتلةُ بيانَها بالقولِ إنّ: «الكتلةَ الدّستوريّةَ من منطلقِ اَنتمائِها لهذا الوطنِ وولائِها للعرشِ الهاشميِّ، ترى أنّ الحكومةَ الحاليّةَ عاجزةٌ عن مواجهةِ متطلّباتِ المرحلةِ، وتعلنُ عدمَ اَستمرارِ الثّقةِ بها».

لم أُفاجأْ ببيانِ الكتلةِ الدّستوريّةِ الّذي اَتّسمَ بالقسوةِ وقلبِ الحقائقِ، وقرّرتُ الرّدّ عليه بتصريحٍ صحافيٍّ. وكلّفْتُ وزيرَ الدّاخليّةِ جودت السّبول بكتابتهِ، وناقشناه في مجلسِ الوزراءِ قبلَ نشرهِ، وكان السّؤالُ الرّئيسيُّ: هل نُهادِنُ أم نردُّ بقوّةٍ على البيان؟ وتقرّرَ الرّدُّ.

وحملتِ الصّحفُ في اليومِ التّالي ردّي على بيانِ الكتلةِ الدّستوريّةِ جاءَ فيه:

«لقد اَطّلعتُ على بيانِ الكتلةِ الدّستوريّةِ وتصريحاتِ النّاطقِ باَسمِها، وإنّه من المؤسفِ والمؤلمِ حقًّا أن تلجأَ كتلةٌ برلمانيّةٌ نحترمُها إلى مثلِ هذا السّلوكِ، والاستعجالِ بشنِّ حملةٍ ظالمةٍ على الحكومةِ ببيانٍ وتصريحاتٍ مملوءةٍ بالمغالطاتِ وقلبِ الحقائقِ. وممّا وردَ يتبيّنُ أنّه ليس هناك خلافٌ مع الحكومةِ حولَ سياسةٍ محدّدةٍ أو موقفٍ وطنيٍّ، فالبيانُ يُعلنُ بوضوحٍ أنّ الكتلةَ الدّستوريّةَ لا تقفُ موقفًا مغايرًا لموقفِ الحكومةِ تجاه السّياسةِ الخارجيّةِ ومؤتمرِ السّلامِ، ولا تجدُ ما يُمكنُ اَعتبارهُ خلافًا حولَ موقفٍ أو آداءٍ أو سياسةٍ.

إنّ ما وردَ في بيانِ الكتلةِ الدّستوريّةِ من عباراتِ فقدانِ المصداقيّةِ، وأنّ الحكومةَ اَفتقدتْ للكفاءةِ والتّجانسِ والتّرقيعِ، وما ماثلَها من عباراتٍ تتجاوزُ أدبَ الحوارِ، إنّما نَشَأَتْ من حالةِ الرّغبةِ في الاستيزارِ الّذي غدا ظاهرةً مُؤلمةً يقرّرُ البعضُ من خلالِها مواقفهم السّياسيّةِ تجاهَ الحكومةِ وأفرادِها وتوجّهاتِها.

إنّ الحديثَ عن البطالةِ والخللِ الاقتصاديِّ وقلّةِ الموارد كلِّها مشاكلُ غدتْ معروفةً لكافّةِ المواطنين، وهي لا تُشكّلُ اَكتشافًا عبقريًّا، وهذه الحكومةُ كما يعلمُ الجميعُ ليست مسؤولةً عنها، وتبذُلُ كلَّ ما في وسعِها في هذه الظّروفِ العصيبةِ الّتي يجتازُها الوطنُ والأمّةُ.

لقد سبقَ لي أن أمضيتُ ساعاتٍ طويلةً في حوارٍ صادقٍ وموضوعيٍّ ومفتوحٍ مع أعضاءِ الكتلةِ الدّستوريّةِ وخلالَ جلساتِ الثّقةِ، علمًا بأنّ هذه الكتلةَ نشأتْ أصلًا بعد تشكيلِ الحكومةِ، فلم تكن موجودةً أثناءَ مداولاتِ تكليفِ الحكومةِ، ومع ذلك فإنّ ما سمعتُهُ من السّادةِ الحضورِ من أعضاءِ الكتلةِ في حينهِ لم يتجاوزِ الأمورَ الشّخصيّةَ البحتةَ، ولم يجرِ الاعتراضُ إلّا على تمثيلِ الأشخاصِ والمناصبِ، وكنتُ أظنُّ أنّني قد تغلّبتُ على هذه النّاحيةِ في نهايةِ المطافِ، وأنّني تغلّبتُ على الحساسيّةِ الّتي تكوّنتْ نتيجةَ تكليفي شخصيًّا بتأليفِ الوزارةِ الجديدةِ، الّتي بدأتْ مقاومتُها قبلَ أن يتمَّ تشكيلُها، وقبل أن يُعرَفَ برنامجُها أو أفرادُها، ولكن يبدو أنّ العواملَ الشّخصيّةَ تطغى عند البعضِ على المصلحةِ الوطنيّةِ حتّى في أحلكِ الظّروفِ.

ويؤسفُني القولُ إنّ البيانَ ينطوي على مغالطةٍ واضحةٍ حول لقائي يوم الخميسِ الموافقِ في الثّالث من تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٩١ مع السّيّد ذوقان الهنداوي. فقد اَلتقيتُ به بناءً على طلبي، وعرضتُ أمامهُ الوضعَ الوزاريَّ، وطلبتُ منه المشاركةَ في الحكومةِ بشخصهِ، فاَعتذرَ وقدّمَ اَقتراحًا بأن تُمثّلَ الكتلةُ الدّستوريّةُ في الوزارةِ.

وشرحتُ للسّيّد الهنداوي أنّ التّعديلَ المطروحَ سيكونُ محدودًا جدًّا، وأنّ أيَّ إعادةٍ واسعةٍ لتشكيلةِ الحكومةِ سوف تُدخلُني مرّةً أخرى في متاهةِ توزيعِ الأشخاصِ على المناصبِ الوزاريّةِ حسبَ الكتلِ والمناطقِ، ومن خلال تجربتي المتواضعةِ أثناءَ تشكيلِ الحكومةِ وما حدثَ بعدَها من تشكيلٍ فوريٍّ للكتلةِ الدّستوريّةِ ذاتِها، فإنَّ أيَّ ترتيبٍ آخر للتّشكيلةِ الحكوميّةِ سوف يُغضِبُ أكثرَ ممّا يُرضي.

وبالرّغم من أنّ الحكومةَ كانت إلى حدٍّ كبيرٍ متوازنةً نيابيًّا وجغرافيًّا، إلّا أنّها أثارتْ بعضَ الانتقاداتِ والعتبِ، ومع ذلك قلتُ للسّيّد الهنداوي إنّني سوف أضعُ هذا الأمرَ أمامي وبدونِ أيِّ ٱلتزام، وبأنّني سوف أُعلمهُ بما سيستقرُّ عليه رأيي، وأجبتهُ على سؤالهِ بأنّه من المتوقّعِ أن يتمَّ التّعديلُ الوزاريُّ يومَ السّبت على أبعدِ تقديرٍ، وبالفعلِ، حاولتُ الاتّصالَ به يومَ الخميسِ مساءً لإعلامهِ بنيّتي، فلم أجدْهُ إلّا صباحَ الجمعةِ. ويؤسفُني أنّ مثلَ هذه الجزئيّةِ البسيطةِ الّتي دارتْ بيني وبين السّيّد الهنداوي في مجلسٍ خاصٍّ»...

بدأتْ بوادرُ الهجمةِ على حكومتي باكرًا، بوصفِها غير تقليديّةٍ تميلُ إلى الانفتاحِ الفكريّ والدّيمقراطيِّ، كما كانت تحظى بقناعةٍ لدى قطاعٍ عريضٍ من الرّأي العامِّ بأنّها شبابيّةٌ وديناميكيّةٌ ذاتُ وجوهٍ منيرةٍ.

وتضاربتْ كلُّ العناصرِ لتصنعَ أرضيّةً تجمّعتْ عليها التّوجّهاتُ والمواقفُ المختلفةُ، فبعضَهم كان يعتقدُ أنّي لم أكن أهلًا لهذا المنَصبِ، ما يمثّلُ خروجًا على المألوفِ في تشكيلِ الحكوماتِ، ويدخلُ في هذا التّصنيفِ أصلي الفلسطينيُّ، والبعضُ الآخرُ كان يأملُ بالحصولِ على منصبٍ أو مكانٍ في حكومتي، وبعضُهم كانت مواقفهُ وليدةَ سوءِ تفاهمٍ بيني وبينه حولَ تصرّفاتٍ سوف أذكرُها في مكانٍ آخر.

كان الرّدُّ الحكوميُّ على بيانِ «الكتلة الدّستوريّة» صاعقًا ماحقًا، فنّدتِ الحكومةُ فيه الاتّهاماتِ الّتي قدّمَها نوّابُها، وبكلِّ وضوحٍ ومصداقيّةٍ قلتُ لجميعِ المواطنين وللسّياسيّين ولوسائلِ الإعلامِ، إنّ موقفَ هؤلاء النّوّابِ من الحكومةِ له علاقةٌ برغبةِ الاستيزارِ، وليس خوفًا على البلدِ أو تخوّفًا من مفاوضاتِ السّلامِ.

صدرَ بيانُ «الكتلة الدّستوريّة» في مجلسِ النّوّابِ بعدَ لقاءٍ بيني وبين ذوقان الهنداوي، في محاولةٍ منّي لإيجادِ حلٍّ وسطٍ يُجنّبُ الوزارةَ هزّةً قويّةً، كنتُ أراها قادمةً في ظلِّ كلِّ تلك الظّروفِ الصّعبةِ الّتي نعيشُها، وعرضتُ على الهنداوي أن يدخلَ في حكومتي نائبًا لرئيسِ الوزراءِ، لكنّه اَعتذر.

بعد ذلك، دخلْنا في صراعٍ مكشوفٍ، ودخلَ على خطِّ الأزمةِ أحمد اللّوزي الذي كان آنذاك رئيسًا لمجلسِ الأعيان، وسالم مساعدة الّذي كان عضوًا في مجلسِ الأعيانِ، واَلتقيا بي في منزلي، بعد أن كانا قد عقدا اَجتماعًا مع «المعارضين» وأخبراني بأنّ هذا الوضعَ قد وصلَ إلى حدِّ التّأزيمِ، ونحن في ظرفٍ داخليٍّ وسياسيٍّ صعبٍ جدًا، يفرضُ التّوصّلَ إلى حلٍّ، ونقلا لي كلامًا ينطوي على تحدٍّ كبيرٍ من الكتلةِ أشبهِ بالتّهديدِ على وزنِ «سنفعل وسنفعل... إلخ».

وطلبَ اللّوزي ومساعدة منّي زيارةَ مجلسِ النّوّابِ للاجتماعِ بـ «الكتلة الدّستوريّة»، لكنّني اَعتذرتُ بسببِ صياغةِ الدّعوةِ، قلتُ لهما: «أنا رئيسُ سلطةٍ ورئيسُ وزراء ويجبُ اَحترامُ هيبةِ المنصبِ، ولا أقبلُ الذّهابَ إلى مجلسِ النّوّابِ تحت هذه الشّروطِ».

وأكّدتُ للّوزي بأنّي على اَستعدادٍ للقاءِ أيٍّ كان في منزلهِ، وسأكون منفتحًا على كلِّ الأفكارِ والآراءِ والانتقاداتِ، فقام اللّوزي ومساعدة بنقلِ موقفي إلى الكتلةِ الّتي رفضتْ عرضي وتمسّكتْ بشرطِها بأن أذهبَ أنا إليها مُجبرًا.

في السّادس من شهرِ تشرين الأوّل / أكتوبر سنة ١٩٩١، وبعد ثلاثةِ أيّامٍ من التّعديلِ الحكوميِّ، وردّي على بيانِ الكتلةِ الدّستوريّةِ، وقّع تسعةٌ وأربعون نائبًا على مذكّرةٍ جاءَ فيها: «لمّا كانت حكومةُ السّيّد طاهر المصري عاجزةً عن

مواجهةِ مُتطلّباتِ المرحلةِ الرّاهنةِ على الصّعيدَين الدّاخليّ والخارجيّ، فإنّ النّوّابَ المُوقعّين أدناه يعلنون أنّ هذه الحكومةَ لا تتمتّعُ بثقتِهم ويطالبونها بالاستقالةِ».

ووقّعَ على المذكِّرةِ كلٌّ من النّوّابِ: ذوقان الهنداوي، وعطا الشّهوان العجارمة، ود. محمّد أبو عليم، وجمال الصّرايرة، ويوسف مبيضين، وعيسى الرّيموني، ود. سعد حدادين، وسلطان ماجد العدوان، وعبد الرؤوف الرّوابدة، وجمال حداد، ومحمّد المعرعر، ود. أحمد عِنّاب، وإبراهيم الغبابشة، ومروان النّمر الحمود، وهشام الشّراري، وعبد المجيد الشّريدة، ود. فوزي الطّعيمة الداود، وحسين مجلي، وفؤاد الخلفات، ود. علي حوامدة، وفخري قعوار، ومنصور سيف الدّين مراد، وحسني الشّياب، وعليّ الفقير، ويعقوب قّرش، ود. أحمد عويدي العبادي، وسليم الزّعبي (الّذي كان قد قدّمَ اَستقالتهُ من حكومتي للتّوّ)، ويوسف الخصاونة، وليث شبيلات، وذيب أنيس، ود. عبد الله العكايلة، ود. أحمد الكوفحي، وداود قوجق، وحمزة منصور، وزياد أبو محفوظ، وعبد العزيز جبر، ود. محمّد الحاج، ود. همام سعيد، وعبد المنعم أبو زنط، وعبد الرّحيم العكور، وعبد الحفيظ علاوي، ويوسف العظم، ود. عبد اللّطيف عَرَبيّات، ود. محمّد أبو فارس، ود. ماجد خليفه، وأحمد الكفاوين كامل العمري، وإبراهيم خريسات، وأحمد الأزايدة.

ونقلتْ إحدى وكالاتِ الأنباءِ في حينهِ عن د. عبد اللّطيف عَرَبيّات رئيسِ مجلسِ النّوّابِ، وصفهُ تلك المذكِّرة بأنّها: «إعلانٌ سياسيٌّ أكثر من كونها إجراءً دستوريًّا، بالرّغم من أنّه يعكسُ توجّهًا مُعيّنًا لدى المجلسِ».

في ضوءِ كلِّ ذلك، أصبحتِ المخاطرُ الّتي ستترتّبُ على هذا الموقفِ النّيابيِّ واضحةً لي، بالرّغمِ من تفاوتِ اَنتماءاتِ الموقّعين ودلالاتِها كونها مواقفَ شخصيّةً أكثر ممّا هي مواقفُ مبدئيّةٌ وسياسيّةٌ، وبدأتُ أشعرُ بإمكانيّةِ اَنعكاسِ هذه المواقفِ على السّاحةِ الشّعبيّةِ، وكان الاستقطابُ السّياسيُّ الحادُّ قد طغى على السّطحِ خاصّةٍ بعد البيانِ الحكوميِّ، إذ تأزّمتِ الأمورُ بشكلٍ أدّى إلى اَنعكاسهِ على الوضعِ الدّاخليِّ في البلدِ.

لم يكن أمامي الكثيرُ من الخياراتِ، وكان لا بدَّ لي من البحثِ سريعًا عن حلولٍ ناجعةٍ لإيماني بأنّ الخلافَ الدّاخليَّ والوضعَ المحلّيَّ سيكونان سببًا في خلقِ مشاكلَ للأردنّ، فهذا الوضعُ سيظهرهُ عاجزًا عن السّيرِ في عمليّةِ التّفاوضِ وحضورِ مؤتمرِ مدريد خاصّةٍ أنّ منظّمةَ التّحريرِ قبلتِ المشاركةَ بوفدٍ مشتركٍ مع الأردنّ، إضافةً إلى أنّ سورية في طريقِها للموافقةِ على المشاركةِ في المؤتمرِ، وكذلك الحالُ بالنّسبةِ إلى لبنان، فتأخيرُ سيرِ المفاوضاتِ بسببِ الأردنّ كان سيعُتبرُ نكسةً للمفاوضاتِ، ونكسةً أخرى مُوجعةً لصورةِ الحكمِ في الأردنّ، الّذي لا يستطيعُ في تلك الظّروفِ تحمّلَ مثل هذا الفشلِ.

ولم يكن الملكُ حسين يرغبُ بإعطاءِ اَنطباعٍ لأيٍّ كان بأنّه غيرُ قادرٍ على إدارةِ شؤونِ التّفاوضِ وتبعاتهِ.

نتيجةً لذلك، جلستُ مع الملكِ حسين، وعرضتُ عليه تقديمَ اَستقالتي في ظلِّ ذلك التّوتّرِ الشّديدِ، وتكليفَ غيري بتشكيلِ الحكومةِ لتجاوزِ كلِّ ذلك التّوتّرِ والعبءِ الذّي نعيشهُ.

وأبديتُ اَستعدادي لتحميلِ حكومتي مسؤوليّةَ كلِّ ما حدثَ، ليبدأَ الرّئيسُ الجديدُ بدايةً مريحةً، بصفتهِ غيرَ مسؤولٍ عن التّوتّراتِ السّابقةِ، فتطوّرُ الأمورِ

سيجعلُ عبءَ ذلك التّوتّرِ مؤذيًا للدّيمقراطيّةِ الأردنيّةِ الوليدةِ، ويعطي اَنطباعًا سلبيًّا عن قُدرةِ النّظامِ على السّيرِ في مؤتمرٍ مدريد.

سألَني الملكُ: «من تعتقدُ أنّه الأفضلُ؟»، فاَقترحتُ عليه زيد بن شاكر، لأنّه الوحيدُ الّذي يستطيعُ تهدئةَ النّفوسِ، وسيتعاملون معه بشكلٍ مختلفٍ اَنطلاقًا من وضعِهِ العائليِّ أوّلًا، واَحترامًا لمركزِهِ قائدًا للجيشِ ثانيًا.

لكنّ الشّريفَ زيد رفضَ ذلك بشدّةٍ، ولكي لا يظنُّ أحدٌ بمَنْ فيهم الملك أنّي أتهرّبُ من تحمّلِ المسؤوليّةِ، أبديتُ لجلالتِهِ اَستعدادي لتولّي وزارةِ الخارجيّةِ في الحكومةِ الجديدةِ، ومتابعةِ إدارةِ المفاوضاتِ، إلّا أنّ الملكَ رفضَ هذا العرضَ، لكنّني طلبتُ منه التّفكيرِ فيه.

وفي خضمِّ النّقاشاتِ بشأنِ اَستقالتي ورفضِ الملكِ حسين لها، جلستُ وإيّاه بمفردِنا في مكتبِ فؤاد أيّوب المسؤولِ الإعلاميّ في الدّيوانِ الملكيِّ في ذلك الوقتِ، وشرحتُ لجلالتِهِ أنّ أيَّ تعطيلٍ لمجرى اَنعقادِ المؤتمرِ سيتحمّلُ الأردنّ عبئَهُ، وفي ضوءِ معطياتِ الحصارِ الّذي نعانيه والعزلةِ الّتي نعيشُها منذ اَحتلالِ العراق للكويت، لن نستطيعَ اَحتمالَ أيِّ موقفٍ دوليٍّ أو عربيٍّ رافضٍ أو منزعجٍ أو حتّى منتقدٍ للأردنّ، لذا علينا الحرصُ على اَستمرارِ عملِ مجلسِ النّوّابِ وليس حلّه، وما أشبهَ اللّيلةَ بالبارحةِ.

وقلتُ للملكِ حسين إنّ: «العريضةَ الّتي قدّمَها النّوّابُ ليستْ ملزمةً، لأنّها وُقعّتْ وقدّمَتْ خارجَ الانعقادِ الدّستوريِّ للمجلسِ، ولم تُطالبْ بعقدِ دورةٍ اَستثنائيّةٍ، وبإمكانِ عشرةِ نوّابٍ بموجبِ الدّستورِ أن يتقدّموا بطلبِ حجبِ الثّقةِ عن الحكومةِ، إذا كان المجلسُ منعقدًا في دورةٍ عاديّةٍ، وهناك نوّابٌ مثل ليث شبيلات وأعضاء الكتلة الإسلاميّة ملتزمون بتوقيعِهم ومن السّهلِ طرحُ الثّقةِ بالحكومةِ».

وأضفتُ قائلًا إنّ: «اَنتخابات ١٩٨٩ أنتجَتْ مجلسًا مميّزًا، ولأنّني مؤمنٌ بدعمِ المسارِ الدّيمقراطيِّ، فلن أسمحَ لنفسي بحلِّ هذا المجلسِ وأنا عضوٌ فيهِ ثمنًا لبقائي رئيسًا للوزراءِ، بالتّالي أفضِّلُ بقاءَ المجلسِ على بقائي، وأنا مستعدٌّ لتقديمِ اَستقالتي من أجلِ اَستمرارهِ».

كلُّ هذه الأفكارِ عرضتُها على الملكِ حسين في مكتبِ فؤاد أيّوب، وأظنّني أقنعتُهُ بصحّةِ موقفي ووجهةِ نظري.

كان هذا موقفي الحقيقيّ، وصدرَ منّي عن قناعةٍ أعيشُها وأُومنُ بها، والغريبُ أنّي لم أكن غاضبًا من مجلسِ النّوّابِ بشكلٍ عامٍّ، لأنّني كنتُ أشعرُ بالممارسةِ الدّيمقراطيّةِ وكنتُ أراها أمامي ربّما للمرّةِ الأولى، ولمستُ مدى إعجابِ الدّولِ الغربيّةِ الدّيمقراطيّةِ ودعمِها لهذا المسارِ الدّيمقراطيِّ الأردنيِّ النّيابيِّ، فضلًا عن تصنيفِ التّجربةِ النّيابيّةِ الدّيمقراطيّةِ الأردنيّةِ كونها رائدةً بالنّسبةِ إلى العالمِ العربيِّ.

ومع مرورِ الأيّامِ، تفهّمَ كلُّ الفرقاءِ - أقصدُ الرّأيَ العامَّ والنّوّابَ والمعارضين وأنا - مواقفَ بعضِنا بعضًا، وأصبحَ العديدُ منهم أقربَ إليَّ من بعضِ النّوّابِ «غيرِ المعارضين».

في اليومِ التّالي، اَلتقيتُ الملكَ الّذي بادَرَني قائلًا: «أنا مستعدٌّ للبحثِ في الأمرِ». فعرضتُ عليه اَسمَي أحمد اللّوزي وأحمد عبيدات.

تمَّ اَستدعاؤهما في اليوم التّالي، واَلتقينا نحن الأربعة في مكتبِ رئيسِ الدّيوانِ زيد بن شاكر، وشرحَ الملكُ الهدفَ من الاجتماعِ، وجرى اَستعراضُ الوضعَين الأردنيِّ - العربيِّ. وتوجّهَ الملكُ إلى أحمد اللّوزي عارضًا عليه رئاسةَ الحكومةِ.

بعد نقاشٍ قصيرٍ حول الموضوعِ، وقفَ عبيدات مُمسكًا بيد اللّوزي طالبًا خلوةً للبحثِ والتّشاورِ، وغابا لمدّةِ سبعِ دقائقَ، وعند عودتِهما طلبَ اللّوزي مُهلةَ يومٍ للتّفكيرِ في الموضوعِ.

في اليومِ التّالي، عاد أحمد اللّوزي وأحمد عبيدات للقاءِ الملكِ، وتكلّمَ اللّوزي قائلًا إنّه «مع صلاةِ الفجرِ اَستخارَ ربّهُ، وصحّتهُ لا تسمحُ له، ولا يستطيعُ القيامَ بهذه المهمّةِ»، مُبدِيًا اَستعدادهُ لدعمِ حكومتي، كذلك اَعتذرَ أحمد عبيدات قائلًا إنّه سوف يدعمُ حكومتي من خارجِها، فطلبتُ منه مشاركةَ عضوٍ يمثّلهُ في حكومتي، فرشّحَ لي قسيم عبيدات، فاَخترتُ له وزارةَ العملِ.

بعد مغادرتِهما، قلتُ للملكِ: «لننسَ الآن موضوعَ الاستقالةِ وسأستمرُّ بتحمّلِ مسؤوليّتي»، وكرّرتُ اَقتراحي بتولّي زيد بن شاكر رئاسةَ الحكومةِ.

وهكذا تركْنا جلالتَهُ وأنا تاريخَ الاستقالةِ مفتوحًا، بعد أن اتّفقنا عليها شفهيًّا. وكان الوحيدَ الّذي يعرفُ بأمرِ هذا الاتّفاقِ زيد بن شاكر، الّذي فاجأَني بعرضهِ عليَّ أن أخلفهُ في رئاسةِ الدّيوانِ الملكيِّ إذا كنتُ أرغبُ بذلك.

كنّا في وداعِ الملكِ في السّربِ الملكيِّ في مطارِ ماركا، فاَعتذرتُ له بكلِّ مسؤوليّةٍ وموضوعيّةٍ، قائلًا إنّ: «تبادل المناصبِ لن يكون خطوةً مناسبةً، وعليّ الاستقالةُ من مجلسِ النّوّابِ إذا عُيّنتُ رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ، ما يستدعي إجراءَ اَنتخاباتٍ تكميليّةٍ في الدّائرةِ الثّالثةِ، ولا أعتقدُ أنّ خروجي من مجلسِ النّوّابِ وإجراءَ الانتخاباتِ الفرعيّةِ في هذه الظّروفِ الّتي نعيشُها ستكون خطوةً مناسبةً، والأفضلُ بقاءُ الأمورِ على حالِها»، ولم نبحثْ هذا الأمرَ بعد ذلك.

أرادَ الملكُ تأجيلَ تقديمِ اَستقالتي إلى ما بعدَ اَنعقادِ مؤتمرِ مدريد في الثّلاثين من تشرين الأوّل / أكتوبر والأوّل من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٩١

لذا، اَنتظرتُ لِما بعد عيدِ ميلادهِ الّذي يصادف يوم الرّابع عشر من تشرين الثّاني / نوفمبر، وقرّرتُ الاستقالة بتاريخ التّاسع عشر من تشرين الثّاني / نوفمبر ١٩٩١، أي بعد مرورِ خمسةِ أشهرٍ بالتمّامِ والكمالِ على تشكيلِ الحكومةِ.

كنتُ مع الملكِ في العقبة وبقيتُ معه لمدّةِ يومَين، حتّى حانَ موعدُ الاستقالةِ وتمَّ تكليفُ زيد بن شاكر.

وحضرتِ الحكومةُ بأعضائِها إلى قصرِ بسمان لوداعِ الملكِ تمهيدًا للبدءِ بتشكيلِ الحكومةِ الجديدةِ، حينَها، قال لي جلالتهُ جملتهُ الشّهيرةَ: «أشهدُ الله أنّني لم أتعاملْ مع سياسيٍّ أشرفَ منكَ».

تأثّرتُ عاطفيًّا بشهادةِ الملك، فقد كانت تكفيني، ولو كان عليَّ الرّدُّ على كلمتهِ لَما اَستطعتُ النّطقَ بحرفٍ واحدٍ.

وأشارَ الملكُ حسين إلى رئيسِ التّشريفاتِ فوّاز أبو تاية، وأحضرَ وسامَ النّهضةِ المُرصّعَ، وهو الأعلى بعد قلادةِ الحسين بن علي الّتي تُهدى فقط لرؤساءِ الدّولِ، وقلّدَني إيّاه وسطَ أجواءٍ عاطفيّةٍ جيّاشةٍ.

بقيَ السّؤالُ الكبيرُ والمهمّ: هل أخطأتُ في اَستعجالِ تقديمِ اَستقالةِ الحكومةِ؟

لم أشعر من كلامِ عبد اللّطيف عَرَبيّات أنّه كان يمكنُ تسويةُ الخلافِ مع مجلسِ النّوّابِ، وأنّ العريضةَ كان موقفًا سياسيًّا ليس إلّا؟

P U R E I S T H E T R U T H

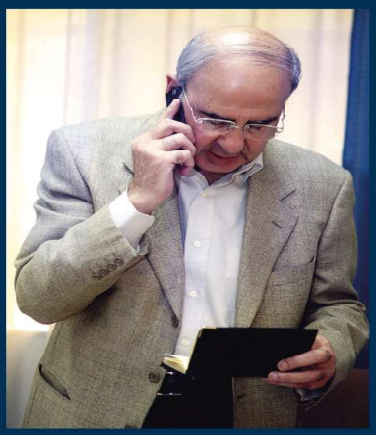

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629